مناقشات مجلس النواب حول الضرائب وغلاء المعيشة ودور نواب جبل لبنان فيها 1975-1989

Parliamentary discussions on taxes - the cost of living and the role of Mount Lebanon deputies in them 1975-1989

الباحث: حمزة صالح الوطيفي أ. م.د فهد عويد البعيجي
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة واسط

falbuaijy@uowasit.edu.iq
hmztsalhjwad@gmail.com
البحث مستل من رسالة الماجستير

ملخص البحث :

ادى نواب جبل لبنان دوراً مهماً في الحياة البرلمانية اللبنانية لاسيما خلال فترة الحرب الاهلية 1975–1989 عن طريق معالجة او محاولة معالجة المشاكل والازمات التي نتجت من الحرب الاهلية من خلال مناقشاتهم وطروحاتهم في مجلس النواب اللبناني.

يتناول البحث، ومن خلال محاضر مجلس النواب اللبناني دور نواب جبل لبنان في مناقشة بعض القضايا الاقتصادية التي لها تماس واثر بالمواطن اللبناني وهي الضرائب وغلاء المعيشة وكيف اثرت الحرب الاهلية على تعدد وارتفاع الضرائب وارتفاع نسب غلاء المعيشة، وقُسمت الدراسة الى مبحثين تناول المبحث الاول دور نواب محافظة جبل لبنان في مناقشة قضايا الضرائب واهم المقترحات التي طرحوها للتخفيف عن كاهل العوائل الفقيرة، وتطرق المبحث الثاني الى دور نواب جبل لبنان في مناقشة مسألة غلاء المعيشة خلال فترة الحرب واهم المقترحات التي طرحها النواب لمعالجة اثار الغلاء على المواطنين .

كلمات مفتاحية : جبل لبنان – مجلس النواب – الضرائب –غلاء المعيشة

Parliamentary discussions on taxes – the cost of living and the role of Mount Lebanon deputies in them 1975–1989

Keywords: Mount Lebanon – Parliament – taxes – cost of living

Research

Abstract :

The parliament of Mount Lebanon played an important role in the Lebanese parliamentary life, especially during the period of the civil war 1975-1989 by addressing or trying to address the problems and crises that resulted from the civil war through their discussions and proposals in the Lebanese Parliament.

The research addresses, through the minutes of the Lebanese Parliament the role of the deputies of Mount Lebanon in discussing some economic issues that have a touch and impact on the Lebanese citizen, namely taxes and the cost of living and how the civil war affected the multiplicity and high taxes and high rates of the cost of living, and the study was divided into two sections, the first section dealt with the role of the deputies of Mount Lebanon Governorate in discussing tax issues and the most important proposals that they put forward to alleviate the burdens of poor families, and the second section touched on the role of Mount Lebanon deputies in discussing the issue of The cost of living during the war period and the most important proposals put forward by The parliament to address the effects of high prices on citizens.

المقدمة :

تصدى هذا البحث لمناقشة موضوع الضرائب وغلاء المعيشة من وجهة مجلس النواب اللبناني وبالتحديد نواب محافظة جبل لبنان، حيث حددنا الاطار الزمني لهذا الموضوع بين عام 1975 العام الذي اندلعت به الحرب الاهلية وما رافقها من اثار سلبية على مجمل الاوضاع العامة في لبنان، في حين كان عام 1989 نهاية لموضوع البحث بعد انعقاد مؤتمر الطائف الذي مثل نهاية الحرب التي استمرت لاربعة عشر سنه.

لقد اخذ هذا الموضوع حيزا واضحاً من اهتمامات مجلس النواب اللبناني حيث كان لنواب محافظة جبل لبنان الاثر الواضح فيه لما لهذا الجانب الحيوي من الحياة الاقتصادية اذ تشكل مورد مهم من

مصادر الدخل للاقتصاد اللبناني، وايضا ارتفاع نسب غلاء المعيشة نتيجة الحرب وما تركته من اثار سلبية على المجتمع، وتضمنت الدراسة مبحثين تناول المبحث الاول دور نواب محافظة جبل لبنان في مناقشة قضايا الضرائب واهم المقترحات التي طرحوها للتخفيف عن كاهل العوائل الفقيرة، وتطرق المبحث الثاني الى دور نواب جبل لبنان في مناقشة مسألة غلاء المعيشة خلال فترة الحرب واهم المقترحات التي طرحها النواب لمعالجة اثار الغلاء على المواطنين.

واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر اهمها محاضر مجلس النواب التي شكلت العمود الفقري للدراسة واحتوت على مداخلات النواب في المجلس، واعتمدت الدراسة على المعجم النيابي للمؤلفين عدنان محسن ضاهر ورياض غنام في تعريف الشخصيات التي وردت في الدراسة.

المبحث الاول: الضرائب

شكلت الضرائب مورد مهم من موارد الدولة المالية قبل الحرب ,اذ شكلت الايرادات من الضرائب في عقد الستينات كمتوسط نحو 80,5% من مجموع الايرادات العادية للموازنة، ونحو 11% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وقُبيل الحرب الاهلية انخفضت النسبة الاولى الى 73,5 % بينما ارتفعت النسبة الثانية بشكل طفيف لتصل الى 11,5 % سعت الدولة من خلال الضرائب لحماية القطاع الخاص وتخصيص الواردات لتطوير القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة [1] .

تعرض الاقتصاد اللبناني لتدهور كبير شمل جميع قطاعاته مما اثر سلباً على الواردات المالية للخزينة فأصبحت الموازنة تعاني وبشكل متزايد طلية فترة الحرب الاهلية ,لذلك لجأت الحكومة في كثير من الأحيان الى فرض الضرائب لسد العجز في الموازنة، وناقش مجلس النواب مشاريع القوانين التي ارسلت من الحكومة حول الضرائب ,ومنها مشروع قانون "قانون رسم الطابع المالي" اعترض النائب بهيج تقي الدين[2] على مشروع القانون "رأسها اننا نجتاز اليوم في هذه البلد محنة تعرفونها. فقبل ان نثقل كاهل هذا الشعب بضرائب جديدة تزيد في المحنة، وقبل ان نفتش اذا كانت هذه البقرة الحلوب على وشك ان ينشف حليبها ام لا"، وناشد المجلس "تأجيل النظر في هذه القوانين"، ودعا الحكومة الى ترك سياسة الارتجال والبحث عن وسائل تمويل اضافية غير الضرائب التي تثقل الشعب والاستعانة بخبراء اجانب ومناقشة اقتراحاتهم قبل فرض اي ضرائب [3] .

ورغم تأكيده ان الوضع المالي في لبنان يمر بأزمة صعبة جداً اعترض النائب فؤاد لحود[4] على القانون واضاف " ولكن مشاريع القوانين التي هي اليوم قيد الدرس لا توصلنا الى النتيجة المطلوبة"، واوضح ان الحل يكمن في تخفيض الأنفاق العام [5].

اما النائب احمد اسبر[6] طالب الحكومة بفرض الضرائب بصورة عادلة "فرض الضرائب المباشرة على اصحاب الثروات لمساعدة الفقراء والمساكين والكادحين"، في حين طالب النائب نديم نعيم المجلس " ان يدرس قوانين ضرائبية معروضة عليه بكل موضوعية ولا يتأثر في موازنة بين النفقات وبين المدخول ,وبصورة مستقلة تماما عن الموازنة" [7] .

عارض النائب البير مخيبر[8] فرض الضرائب بسبب تدهور الوضع السياسي والامني وزيادة معاناة الشعب، ودعا الحكومة الى اخذ القروض لسد العجز المالي والقيام بمشاريع انمائية واعادة التوازن الى الموازنة، عارضة في الرأي النائب محمود عمار[9] بقولة "حكاية القروض، حكاية لا يمكن ان نسلم بها ولا يمكن ان يقبل بها احد. الا اذا كانت تتناول مشاريع انشائية فقط"، ودافع عن قرار الحكومة في مسعاها لفرض الضرائب "ان نقف ضد كل ضريبة فأني اتساءل غدا ماذا سنفعل عندما يأتي قانون خدمة الغد انني اسأل النواب من اين سيؤمنون المال؟ الا بواسطة الضرائب" داعياً اعضاء المجلس للتصويت على القانون [10] .

وللتقليل من عجز الموازنة وتغذية الموازنة بموارد اضافية ناقش مجلس النواب مقترح قانون "فرض رسم استثمارات على الات الفليبرز"[11] ولا سيما بعد انتشار هذه اللعبة في العديد من المدن اللبنانية وتحقيق مالكيها ارباح طائلة وتضمن مقترح القانون فرض ضرائب بقيمة 1000 ل.ل على اللعبة في بيروت، و 500 ل.ل مراكز المدن الاخرى ومناطق الاصطياف، و 200 ل.ل في باقي المناطق اللبنانية ، انبرى نواب جبل لبنان في مناقشة القانون بشكل تفصيلي اذ اعتبر النائب محمود عمار مشروع القانون "غير مدروس وغير عادل" وطالب بتوحيد الضرائب المفروضة على اللعبة بشكل عادل وتقدم بمقترح مع النائب بيار دكاش[12] تضمن تعديل قيمة الضرائب فبموجب المقترح حدد 300 ل.ل تفرض في بيروت، و 150 ل.ل في مراكز المدن ومناطق الاصطياف، و 75 ل.ل في باقي المناطق ولم يحظى المقترح بتأييد الاعضاء، واضاف ان هذه الالعاب ليس لها اثار اجتماعية ولا سيما على الاطفال بعد اصدار الحكومة قرارً بمنع دخول من هم دون سن الخامسة عشر[13]، ورد النائب احمد اسبر الذي دعا الحكومة لاستئصال اللعبة لما تسببه من اثار اجتماعية ,بقولة "للفليبرز قصة طويلة في هذا البلد وقصته ذات شجون. كان الفليبرز آفة ومصيبة ومشكلة اجتماعية تهدد ابناءنا .كان داهية الدواهي، يجب ان تستأصل" [14] .

وفي مناسبة اخرى انصب انتقاد النائب منير ابو فاضل[15] على الاجراءات الحكومية التي تسعى الى فرض الضرائب على الكادح والموظف البسيط، فأصبح هم الدولة جباية الضرائب منهم فيما تركت قلة من المحتكرين الجشعين الذين اصبحوا اقوى من الدولة ولا تستطيع اجبارهم على الدفع [16]

ساهمت حالة الفوضى والارباك وانعدام القانون بتوسع نفوذ ومكانة الميلشيات المسلحة واخذت تسيطر على المراكز الاقتصادية ولاسيما الموانئ البحرية والمعابر مع دول الجوار وتفرض الضرائب لصالحها وحرمان الدولة من تلك الضرائب فساهم في تقوية الفصائل المسلحة اقتصادياً وعسكرياً [17], وخلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة سليم الحص في 22 نيسان 1980 انتقد عدد من نواب محافظة جبل لبنان الحكومات السابقة بسبب ضعفها وتهاونها بالوقوف بوجه الفصائل والميليشيات المسلحة التي اخذت تفرض الضرائب والاتاوات بشكل غير قانوني وبعيداً عن سلطة ونفوذ الدولة [18] .

دأبت الفصائل المسلحة على فرض نفوذها على الموانئ او فتح موانئ جديدة خارج سيطرة ونفوذ الدولة لديمومة عملها العسكري من خلال فرض الضرائب والسلع الداخلة وحرمان الدولة من تلك الضرائب ,كما انتشرت ظاهرة التهريب مما ساهم في خسارة لبنان لأموال كبيرة كان يمكن ان تحصل عليها وسد العجز في الموازنة[19] .

اهاب النائب البير مخيبر بحكومة شفيق الوزان بالعمل على اعادة فرض نفوذها على كافة الموانئ واغلاق الموانئ غير الشرعية التي تخضع لسيطرة الاحزاب وتهرب عن طريقها البضائع " كيف ان الدولة تتغاضى عن الذين يستلمون المرافق، والجمارك، ويضعون الضرائب على المواطنين" واعتبر تلك الضرائب غير دستورية لان مجلس النوب هو الوحيد الذي يشرع الضرائب واضاف انه سيتقدم بمقترح للمجلس "اطلب فيه اعفاء المواطنين من دفع الضرائب للحكومة. لأنه لا يجوز ان يدفع المواطن ضريبتين. ضريبة للدويلات وضريبة للدولة. هذا ظلم ينزل بهم، خاصة لا تتمكن هذه الحكومة من الحفاظ على حياته"[20] .

وللحد من تزايد اعداد العمال الاجانب في لبنان، وتزايد اعداد العاطلين عن العمل من اللبنانيين ناقش مجلس النواب مشروع قانون "تعديل رسم اجازات العمل للأجانب" وتراوحت نسبة الضرائب المفروضة بموجب القانون ما بين 1000–7500 ل.ل .ايد النائب منير ابو فاضل مشروع القانون لكون المشروع سيسهم في زيادات واردات الدولة وتقليل نسبة العجز في الموازنة وايضا تقليل اعداد العمال الاجانب والحد من ارتفاع معدلات البطالة [21] .

بينما عارض النائبان بيار حلو[22] ، والبير مخيبر بقولة "انا ضد هذه الضريبة" وتسأل عن قدرة الحكومة في منع الفصائل المسلحة من فرض الضرائب والاتاوات على السكان والعمال بدون مسوغ قانوني لتمويل انشطتها فأصبح العمال يدفعون ضريبتين واحدة للحكومة الرسمية واخرى للفصائل، وطلب من الحكومة دعم العمال وانهاء سطوة الفصائل التي تعتمد على الضرائب والاتاوات في تمويل انشطتها [23] .

ومن اجل تشجيع المواطنين على دفع الضرائب المترتبة بذمتهم وتوفير ايرادات اضافية للخزينة، شرع مجلس النواب قانون "منح اعفاءات وحسومات لقاء تسديد الضرائب "، وخلال مناقشة القانون طالب النائب محمود عمار بشمول الشركات الصناعية والسياحية بالقانون واقترح حسم 15 % من قيمة الضرائب المترتبة بذمة تلك الشركات بسبب تضررها من تدهور الاوضاع العامة في لبنان وتكبدها خسائر مالية كبيرة [24] .

المبحث الثاني: غلاء المعيشة

بعد اندلاع الحرب الاهلية تأثر الوضع الاقتصادي اللبناني بشكل عام فأنعكس بشكل سلبي على المستوى المعيشي للفرد ,اذ ارتفعت اغلب اسعار البضائع مما اجبر المواطنين لاسيما من ذوي الدخل المحدود على صرف اغلب مدخراتهم في بداية الحرب، وتزايدت معاناة المواطنين مع طول امد الحرب وانفجار الوضع بشكل اكبر ودون حل، فأصبح من الصعب على الاسر تأمين حاجياتها اليومية مما سبب مشاكل اقتصادية واجتماعية [25] .

ارتفعت كلف المعيشة في لبنان بشكل كبير ففي عام 1985 وصلت كلف المعيشة 150 % اي ما يعادل (19,500) ل.ل لسد الاحتياجات الغذائية، في حين كان يبلغ الحد الادنى للأجور 10,000 ل.ل، واصل ارتفاع كلف المعيشة عام 1988 فقفزت الى 32 ضعف فأصبح يتطلب من الاسر توفير (650,000) ل.ل للأسرة الواحدة لسد احتياجاتها اليومية فأضطر الكثير من الشباب الى الانضمام الى جماعات وفصائل مسلحة، كما استرشت مشاكل اخرى كالسرقة والسلب والرشوة من اجل الايفاء بالمتطلبات اليومية للأسر[26]

انكب اعضاء مجلس النواب اللبناني ومن ضمنهم نواب جبل لبنان بدراسة مشكلة الغلاء وتحديد اسبابها وطرح الحلول لها للتقليل من اثرها على المجتمع .ولأهمية وخطورة مشكلة الغلاء ناقش مجلس النواب اللبناني العديد من مقترحات القوانين والتصويت عليها للتخفيف من اثار الغلاء المعيشي اذ ناقش مجلس النواب " اعطاء بدل غلاء معيشة ورفع الحد الادنى للرواتب والاجور في الادارات العامة وفي المؤسسات العامة التي لا تخضع لقانون العمل" وبموجب القانون يتم اعطاء بدل غلاء بنسبة 20 % من الراتب ولا يقل عن 75 ل.ل في الشهر [27] .

وخلال مناقشة القانون طلب النائب بشير الاعور[28] من الحكومة تطبيق "العدالة في توزيع الرواتب" واقترح على الحكومة تجزئة الراتب الى ثلاث اجزاء وتضاف الية الزياد وفق الجدول رقم ( )[29] .

الاجزاء	قيمة الراتب	نسبة الزيادة من قيمة الراتب
الجزء الاول	400 ل.ل فما دون	% 30
الجزء الثاني	400-600 ل.ل	% 25
الجزء الثالث	600 ل.ل واكثر	% 15

واهاب بالحكومة بضرورة "اعادة النظر بقضية الرواتب" وان تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلف المعيشة وزيادة الاعباء المالية للأسر ويتم مراعاة التوزيع العادل بين فئات المجتمع اللبناني [30] .

ورغم تأييده لمشروع القانون من حيث المبدأ، ابدى النائب محمود عمار تحفظه على مشروع القانون "لا استطيع ان اوافق علية دون ان اعرف ماذا يكلف الخزينة"، واتفق معه بالرأي النائب بهيج تقي الدين الذي حذر من زيادة الاعباء المالية على الخزينة وارتفاع نسب العجز في الموازنة[31]، رد علية النائب منير ابو فاضل " انا مع المشروع، .....،ولكن لي اعتراض على الزميل القديم في النيابة الذي قال انه لا يمكن للمجلس ان يزيد أي اعباء مالية. اولا، للمجلس حق التشريع المالي. المجلس لا يمكن ان يزيد مع اعباء الموازنة الا بقرار من مجلس الوزراء وذلك بموجب الدستور" [32] .

تطرق النائب فؤاد لحود الى شريحة المتقاعدين وتحدث عن معاناتهم ولا سيما بعد ارتفاع كلف المعيشة وعدم قدرتهم على تأمين حاجاتهم اليومية فطالب الحكومة بمساواتهم مع الموظفين "واعادة النظر في رواتب المتقاعدين" ومساواة رواتب المتعاقدين السابقين والحاليين[33] .

كما اسهم النائب منير ابو فاضل في تناوله قضايا هامه تتعلق بالغلاء، فقد لفت انتباه الحكومة الى ضرورة تغير سياساتها في مكافحة الغلاء من خلال وسائل الاعلام وانما من خلال "الردع " وفتح الاسواق المغلقة ووضع اسعار محددة للبضائع والسلع ,كما طالب الحكومة بضرورة فتح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي تسهم في تخفيض الاسعار [34].

وخلال نفس الجلسة نوه النائب البير مخيبر الى مخاطر استمرار الغلاء وارتفاع الاسعار على الوضع العام، وحذر من الانتقال "من العنف المسلح الى العنف الاقتصادي الذي هو اخطر بكثير من أي عنف اخر" مطالباً الحكومة بالإسراع في ايجاد الحلول لمشكلة الغلاء ودعم المواطنين واضاف ان العنف الاقتصادي كان في كثير من الدول السبب الرئيسي لاندلاع الثورات [35] .

ومن الجدير بالذكر، ان نواب جبل لبنان كانوا يتحدثون عن تجارب عالمية في معالجة مشكلة الغلاء، مطالبين الحكومة بضرورة الاستفادة من تلك التجارب في مكافحة المشكلة، لذا ترى النائب

نديم نعيم[36] يثير هذا الموضوع في الجلسة، اذ تطرق لأزمة الغلاء في فرنسا والتي كانت تضاهي المشكلة في لبنان، وكيف تعاملت الحكومة الفرنسية من خلال زيادة الحد الادنى للرواتب وتقديم المساعدات غير المباشرة للعمال والموظفين من ذوي الدخل المحدود، وطالب الحكومة اللبنانية بالإسراع في تنشيط الاسواق الشعبية وفتح التعاونيات، وانذر الحكومة من " الاتفاق الطائفي قد يتحول، بعد سنتين، الى الاتفاق طبقي" ودعاها الى ايلاء المشكلة اهمية قصوى وان تقدمها على باقي المشاكل [37] .

اوضح النائب احمد اسبر ان الغلاء لم يقتصر على السلع المستوردة، بل شمل السلع المصنعة محلياً اذ تضاعفت اسعارها الى مئتين او ثلاثمئة بالمئة وسط غياب تام للرقابة الحكومية التي لم تقدر ان تضع الحد لعدد من التجار واصحاب المصانع الذين ارادوا تحقيق ارباح خلال وقت قصير لتعويض خسائرهم على حساب الطبقات الوسطى والفقيرة، وحذر الحكومة من تهاونها في ايجاد الحل للمشكلة "قد يوصل الشعب الى ثورة تختلف عن الثورات الماضية" [38] .

لم يكتف نواب جبل لبنان بالتحدث عن المشكلة وذكر اسبابها، اذ اقترح النائب بيار دكاش عدد من الحلول على الحكومة لمحاربة مشكلة الغلاء، وذلك بالتصدي للمحتكرين والتجار بالقوة وملاحقتهم قانونياً، وفتح الاستيراد وتخفيض اسعار العملات الاجنبية، وايضاً تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على السلع الضرورية[39] .

وخلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة سليم الحص في 22 نيسان 1980، ارجع رئيس الوزراء المشكلة الة عدة اسباب منها ما هو داخلي متمثل بالحرب الدائرة واثرها السلبي على الانتاج، وانتشار الفساد والرشوة والاحتكار، وتدهور الوضع الاداري، وايضاً سيطرة الميلشيات على عدد من الموانئ، فيما تمثلت الاسباب الخارجية ارتفاع اسعار السلع في بلد المنشأ وارتفاع اسعار العملات الأجنبية بالمقارنة مع الليرة اللبنانية [40] .

وخلال نفس الجلسة انتقد النائب اوغست باخوس[41] الى الحد من استفحال موجة الغلاء واقترح على الحكومة عدد من الحلول لأنهاء موجة الغلاء من خلال "دعم ارباب العمل من تجار وصناعيين لتأمين عجلة الانتاج" وكذلك زيادة الاجور ولكن بشكل عادل لكي يستفيد منها الفقير فقط [42]، فيما اقترح النائب نديم وديع على الحكومة استخدام القوة العسكرية للتصدي للمحتكرين والمستغلين وزجهم بالسجون وايضاً فتح الاستيراد ولا سيما المواد الاساسية مثل الادوية والمواد الغذائية الضرورية والملابس ومواد البناء للحد من ارتفاع اسعارها الفاحش وتأثيرها السلبي على حياة المواطنين [43] .

وخلال اجتماع ضم رئيس الوزراء رشيد كرامي مع اللجنة المالية البرلمانية، طالب النائب شفيق بدر[44] الحكومة بالعمل على تحديد نسبة الغلاء و رفع الحد الادنى للرواتب والاجور في القطاعين العام والخاص ليتلائم مع الارتفاع في اسعار المواد الغذائية ودعم الفئات المتوسطة والفقيرة [45] .

فيما ارجع النائب ريمون اده[46] التدهور الاقتصادي وغلاء المعيشية وارتفاع الاسعار الى اسباب سياسية، مشيراً في الوقت ذاته الى وجود قيادات سياسية منتفعة من استمرار المشاكل الاقتصادية وغلاء المعيشة موجهاً اتهامه بصورة مباشرة الى الرئيس امين الجميل محملاً اياه المسؤولية الكاملة "اني اضع كل المسؤولية على شخص الرئيس امين الجميل، هو يريد الهاء الناس بالمشاكل الاقتصادية واهمها الجوع الذي بدأ يظهر في كل المناطق" [47] .

وخلال لقائه مع السفير الامريكي جون كيلي (John Kelly)[48]، دعا الرئيس امين الجميل الولايات المتحدة عبر السفير دعم لبنان اقتصادياً وارسال المساعدات الامريكية لمواجهة الغلاء المعيشي ودعم الاقتصاد اللبناني "وتسهيل سبل المعيشة امام المواطن اللبناني في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها " [49] .

استنتاجات

يمكن ملاحظة مما تقدم، ان لنواب جبل لبنان اسهامات ودور واضح في مناقشة الضرائب ومشكلة الغلاء التي تعرض لها لبنان لأنها مست المجتمع اللبناني ولا سيما الطبقات الفقيرة والمتوسطة وما رافقها من تدني للمستوى المعيشي، فانتقد نواب جبل لبنان الارتفاع الفاحش للاسعار واستغلال بعض التجار للأزمة لتحقيق الارباح على حساب الشعب، كما عملوا على اشعار الحكومة الى ضرورة التدخل السريع لمعالجة ارتفاع الاسعار والتصدي للمحتكرين بالقوة، كما كان لهم دور بارز في اقتراح وسن التشريعات التي تسهم في رفع المستوى المعاشي لمحدودي الدخل، كما برز دورهم في تحديد اسباب المشكلة و ايضا طرح الحلول، ويلاحظ ان جميع الجهود التي بذلها اعضاء المجلس النيابي ومنهم نواب محافظة جبل لبنان من اجل معالجة التدهور الاقتصادي وارتفاع نسب الضرائب وارتفاع الاسعار لم يمنع من تفاقمها والتي انها كانت صعبة ومعقدة بسبب تطورات الحرب.

الهوامش:

1() نجيب عيسى، النظام الضريبي في لبنان وابعاده الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 24 –نيسان 1998، ص 147–148 .

2() بهيج تقي الدين :محامي وسياسي لبناني ولد في بلدة بعقلين عام 1909 ،اتم تعليمة الثانوي في مدرسة الليسه الفرنسية في بيروت ،نال شهادة الحقوق من جامعة القديس يوسف عام 1931 ،انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورات 1947 –1972 واستمر نائباً بحكم قوانين التمديد حتى وفاته ،كما تولي بعض المناصب الوزارية مثل وزارة الزراعة عام 1949 ،ووزارة الداخلية عام 1973 .توفي عام 1980 . يُنظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المصدر السابق ،ص 100–101 .

3() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الثالث، محضر الجلسة الرابعة، المنعقدة في 29 تموز 1975، ص 4–5.

4() فؤاد لحود :عسكري وسياسي لبناني ولد في بلدة بعبدات 1912 ،اتم دراستة في المدرسة الوطنية ،ثم المدرسة الحربية في دمشق عام 1931 وترقى في الجيش حتى حصل على رتبة عقيد عام 1955 ،له دور بارز في معركة المالكية ضد الكيان الصهيوني عام 1948 ،انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورة عام 1972 ،وشغل رئاسة لجنة الدفاع حتى وفاته ،الف كتاب اسماه ماساه جيش لبنان .توفي عام 1987 .يُنظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المصدر السابق ،ص 453 .

5() المصدر نفسة، ص 6 .

6() احمد اسبر : سياسي لبناني من الطائفة الشيعية من قضاء جبيل ولد عام 1920، تلقى دروسه في المدرسة العاملية، والتحق بدار المعلمين عام 1939، وعمل مدرساً في عدد من المدارس، ثم عين مفتشاً في وزارة الداخلية 1958–1960، انتخب نائباً عن جبل لبنان قضاء جبيل في دورات 1960 و 1968 و 1972 واستمر نائبا حتى 1992 بحكم قوانين التمديد، شارك في عضوية عدد من اللجان منها العدل والموازنة، ورئاسة لجنة العمل والشؤون الاجتماعية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص 39.

7() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الثالث، محضر الجلسة الرابعة، المنعقدة في 29 تموز 1975، ص 11

8() البير مخيبر :طبيب وسياسي لبناني ولد في قرية مري القريبة من بيروت عام 1912،اكمل دراسته الابتدائية في بيروت وسافر الى لوزان في سويسرا لدراسة الطب، انتخب نائب عن جبل

لبنان في دورة سنه 1957 و 1960 و1964 و1968 و1972 واستمر نائبا حتى 1992 بحكم قوانين التمديد، عين وزيرا للصحة في حكومة سامي الصلح عام 1958 كما انتخب عضوا للعديد من اللجان النيابية وايضا نائبا لرئيس مجلس النواب 1987-1990، توفي عام 2002 .عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص 462-463 .

9() محمود عمار : سياسي لبناني ولد في برج البراجنة عام 1920، اتم تعليمة الابتدائي في مدرسة الشياح، والتحق بالجامعة اليسوعية لدراسة الحقوق، فعمل محامياً، وانتخب رئيساً لبلدية برج البراجنة 1952-1962، انتخب نائباً عن جبل لبنان دائرة بعبدا في دورات 1957 -1972، واستمر نائباً حتى 1992 بحكم قوانين التمديد، شارك في عضوية عدد من اللجان منها الادارة والعدل والشؤون الخارجية، كما عين وزيراً للأعلام في حكومة رشيد الصلح عام 1974 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، 371.

10() المصدر نفسة، ص 10-11 .

11() الفليبرز : هي إحدى الالعاب التي تعمل عن طريق قطعة معدنية حيث يحاول اللاعب تسجيل النقاط عن طريق التلاعب بكرة معدنية تكون موضوعة داخل صندوق مغطى بالزجاج ويسمى بجهاز الكرة والدبابيس .والهدف الأساسي من اللعبة هو تسجيل أكبر عدد ممكن من النقاط. للمزيد يُنظر :https://ar.wikipedia.org/wiki .

12() بيار دكاش : سياسي لبناني من الطائفة المارونية ولد في بيروت عام 1928، اكمل دراسته الابتدائية في مدرسة البلدة، والتحق بالجامعة الامريكية فدرس الطب وتخرج منها 1952 وتخصص بالجراحة العامة ، انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان دائرة بعبدا في دورة 1972 واستمر نائباً حتى 1992 بحكم قوانين التمديد، انتخب عضواً في عدد من اللجان النيابية اهمها الصحة والتربية الوطنية والدفاع الوطني . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام, المعجم النيابي, دار بلال للطباعة والنشر ,بيروت ،2007، ص 221-222.

13() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الرابع، محضر الجلسة الاولى، المنعقدة في 2 اب 1975، ص 30-31 .

14() المصدر نفسة، ص 32 .

15() منير ابو فاضل : سياسي لبناني ولد في الشويفات عام 1912 ،التحق بجامعة القديس يوسف ودرس الحقوق، شارك الى جانب الفلسطينيين في معاركهم ضد اليهود، انتخب نائبا عن قضاء عالية في جبل لبنان في دورات 1957-1972، واستمر نائبا حتى وفاته بحكم قوانين

التمديد انتخب عضوا في عدة لجان منها الاشغال العامة، الموازنة، المالية، كما انتخب خمسة عشرة مرة نائبا لرئيس مجلس النواب، توفي 29 كانون الثاني 1987 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المعجم النيابي ،المصدر السابق ، ص 21-22 .

16() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الرابع عشر، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الاولى، المنعقدة في 21 تموز 1977 (جلسة 27 تموز)، ص 26 .

17() عبد الرؤوف سنو، تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج 2، التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، الدار العربية للعلوم، بيروت 2015,, ص 932 .

18() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الرابع، محضر الجلسة الاولى، المنعقدة في 22 نيسان 1980 (جلسة الخميس 24 نيسان)، ص 24 .

19() عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان، مج2، المصدر السابق، ص 933.

20() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في 16 كانون الاول 1980 (جلسة السبت 20 كانون الاول)، ص 49-50 .

21() م.م.ن،ل، الدور التشريعي السادس عشر، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الاولى، المنعقدة في 19 اب 1986، ص 14 .

22() بيار حلو : تاجر وسياسي لبناني ولد في قضاء بعبدا عام 1928، عمل بالتجارة بعد وفاة والدة عمل في العراق والكويت والسعودية، انتخب نائباً عن جبل لبنان في دورة عام 1972 واستمر نائباً حتى عام 1992 بحكم قوانين التمديد، انتخب عضوا في عدة لجان منها المال والاقتصاد والموازنة، عين وزير دولة لوزارة النفط والصناعة في حكومة صائب سلام عام 1972، توفي عام 2003. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المعجم النيابي ،المصدر السابق ، ص 163-164.

23() المصدر نفسة، ص 17 .

24() م.م.ن،ل، الدور التشريعي السادس عشر، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في 29 اذار 1988، ص 26-27 .

25() باسم احمد هاشم الغانمي، المصدر السابق، ص 104 .

26() عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان ,مج 2 ,المصدر السابق، ص 1082-1083 .

27() م.م.ن،ل، الدور التشريعي السادس عشر، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في 12 ايار 1977، ص 3.

28() بشير الاعور :قاضي وسياسي لبناني ولد في قضاء بعبدا عام 1909 ،درس الحقوق في الجامعة اليسوعية وتخرج منها 1932 ،.عين قاضيا في جبل لبنان ومحافظة الشمال أنتخب نائباً عن جبل لبنان في جميع الدورات 1951–1972 عدا دورة 1964 ،تولي رئاسة عدد من اللجان النيابية ،كما عين وزيرا عدة مرات منها وزارة الصحة 1951 ووزارة الداخلية 1973 ،توفي عام 1989 .يُنظر :عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المعجم النيابي ،المصدر السابق ،ص 51–52 .

29() الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : المصدر نفسة، ص 9 .

30() المصدر نفسة، ص 9 .

31() م.م.ن،ل، الدور التشريعي السادس عشر، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في 12 ايار 1977، ص 15–16

32() المصدر نفسة، ص 19 .

33() المصدر نفسة، ص 21 .

34() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الرابع عشر، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الاولى، المنعقدة في 21 تموز 1977 (جلسة 27 تموز)، ص 25 .

35() المصدر نفسة (جلسة 28 تموز 1988)، ص 62 .

36() نديم نعيم :محامي وسياسي لبناني من الطائفة المارونية ولد منطقة الشياح عام 1919، درس الحقوق في الجامعة اليسوعية وتخرج منها عام 1943 ،ورث العمل السياسي من والدة ،انتخب في دورة عام 1968 و 1972، عين في منصب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة رشيد الصلح عام 1974 ،توفي عام 1987 .للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المعجم النيابي ،المصدر السابق ،ص 516–517 .

37() المصدر نفسة (جلسة 2 اب 1977)، ص 66–67 .

38() المصدر نفسة، ص 70 .

39() المصدر نفسة (جلسة 4 اب 1977)، ص 114–115 .

40() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الرابع عشر، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة الخامسة، المنعقدة في 22 نيسان 1980، ص 6 .

41() اوغست باخوس : محامي وسياسي لبناني ولد في قضاء المتن عام 1923 ،اتم تعليمة الابتدائي والثانوي في مدرسة الحكمة ،ونال شهادة الحقوق من جامعة القديس يوسف 1946

،انتخب نائباً عن قضاء المتن عام 1972 واستمر نائباً حتى عام 1992 بحكم قوانين التمديد ،واعيد انتخابه عام 1992 . يُنظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المصدر السابق ،ص 59-60 .

42() المصدر نفسة، (جلسة 24 نيسان)1980، ص 48 .

43() م.م.ن،ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الاول الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في 31 ايار 1984(جلسة 6 حزيران)، ص 69 .

44() شفيق بدر : محامي وسياسي لبناني ولد في قضاء عالية عام 1926 ،اتم تعليمة في مدرسة الفريز ،والتحق بجامعة القديس يوسف لدراسة الحقوق وبعد تخرجه عمل في الاستشارات القانونية للطيران المدني انتخب نائب عن جبل لبنان دورة 1972 واستمر نائبا حتى 1992 بحكم قوانين التمديد .يُنظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ،المعجم النيابي ،المصدر السابق ،ص63 .

45() جريدة النهار، العدد (16551)، 5 كانون الاول 1986 .

46() ريمون اده : محام وزعيم سياسي لبناني ولد في الاسكندرية بمصر عام 1913 وهو ابن الرئيس اميل اده (رئيس لبنان قبل الاستقلال 1936-1941)، انتخب زعيماً لحزب الكتلة الوطنية بعد وفاة والدة عام 1949، انتخب نائباً اول مرة عام 1953 واعيد انتخابه في دورات 1957، 1960، 1968، 1972 واستمر نائبا حتى عام بحكم قوانين، توفي عام 2000 التمديد عبد الخالق حسن عطية السامرائي ، ريمون اده ودوره السياسي في لبنان 1913-2000، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات ،بغداد ،2016

47() جريدة النهار، العدد (16564)، 18 كانون الاول 1986 .

48() جون كيلي (John Kelly) :دبلوماسي امريكي ولد في مدينة ويسكونسن عام 1939، تولي عدة مناصب دبلوماسية واستشارية في وزارة الخارجية الامريكية ، في عام 1986 رشحه الرئيس الامريكي رونالد ريغان ليكون سفير للولايات المتحدة الامريكية في لبنان واستمر في مهامه لمدة عامين 1986-1988، توفي عام 2011 . للمزيد ينظر : https://ar.wikipedia.org/wiki .

49() جريدة الانوار، العدد (9305)، 24 كانون الاول 1986.